شنـاشيـل

حلّوا عنّا لتنحل مشكلة الكهرباء

■ عدنان حسين

في خضمّ التفاصيل المتدفقة يومياً عن فضيحة عقود الكهرباء مع شركات وهمية أو مفلسة وغيرها، كنا ننتظر من رئيس الوزراء أن يُعلن عن إجراءات حازمة وحاسمة لقصم ظهور الفَسَدة في وزارة الكهرباء وغيرها من الوزارات، لوقف هذا الطوفان من الفساد المتسبب في شلل كامل في مرافق الحياة كلها، لكنه بدلا من ذلك أعلن عن خطوة للهرب إلى الأمام.

في أول ظهور تلفزيوني له (فضائية السومرية) بعد الكشف عن الفضيحة أفاد السيد نوري المالكي بأنه يتجه نحو تشكيل مجلس أعلى للكهرباء لشكّه في أن يستطيع أي وزير يتولى حقيبة الكهرباء حل المشكلة في هذا القطاع. وأوضح المالكي أن "هدف المجلس تحريك ملف قطاع الكهرباء"، معتبراً أن "واحدة من ملفات التعطيل أن لا يتحرك هذا القطاع"، وان "هناك قراراً لدى البعض أن لا تكون كهرباء ولا زراعة ولا استقرار ولا نجاح".

الكل يعرف أن هناك قراراً بألا تكون في العراق كهرباء ولا صناعة ولا زراعة ولا خدمات ولا استعادة لكرامة الإنسان العراقي وحقوقه وحرياته. والسيد المالكي لا يأتي بجديد إذ يقرّ بهذه الحقيقة الساطعة، ولكنه في موقع يحتّم عليه الا يكتفي بالكلام العمومي والتلميح، فهو رئيس حكومة منتخب ومسؤوليته أمام الشعب كله، أو في الأقل أمام الذين منحوه أصواتهم وأهّلوه لأن يكون رئيساً للحكومة، أن يضع النقاط على الحروف وأن يتحدث بصراحة عن هذا "البعض" الذي لا يريد أن تكون هناك كهرباء وسواها من الخدمات والاحتياجات الأساسية للشعب. وإذا كان رئيس الحكومة المدجّج بالسلطات والصلاحيات والقوات المسلحة والمعلومات الموثّقة لا يستطيع القول صراحة من هو هذا البعض فمَن يُمكنه فعل ذلك؟ أهو الموظف الحكومي الخائف على لقمة عياله؟ أم بائع الرصيف المسكين المُنهك في الحر الكافر؟ أم هو الصحفي، من أمثالي، الذي يواجه السباب والشتيمة المقذعة والتهديد والشكوى الكيدية أمام المحاكم كلما كتب ليُلفت أنظار رئيس الوزراء وسواه من مسؤولي الدولة الى نقص أو عيب في عمل أجهزة الدولة وكلما أشار الى بؤرة فساد فيها وكلما انتقد أداء كبار المسؤولين وأولهم رئيس الوزراء نفسه؟

لا نظن أن مشكلة الكهرباء هي في وزيرها.. لو كانت كذلك لكانت الوزارات الخدمية الأخرى أفضل حالاً ، فيما "الكل في الهوا سوا" كما نرى، فمشكلة الفساد شاملة وطاغية وليس في الإمكان على الإطلاق استثناء أي وزارة أو مؤسسة او هيئة منها، وإذا كان ثمة اختلاف ففي التفاصيل فحسب. وبعض وثائق عقدي الشركتين الكندية والألمانية تحمل تواقيع نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير الكهرباء ومسؤولين كبار آخرين من ذوي العلاقة، والمجلس الأعلى للكهرباء المقترح لن يكون إلا بإضافة رئيس الوزراء الى هؤلاء.

المشكلة ليست مشكلة وزير بعينه أو وكيل وزارة أو رئيس الوزراء .. إنها مشكلة النظام بأسره.. هذا النظام هو الحاضنة المناسبة جداً للفساد وسواه من المظاهر السلبية .. نظام المحاصصة الذي يُنحّي جانباً أسس وقواعد الاختصاص والكفاءة والخبرة والوطنية التي يتعيّن أن تتوفر في كبار المسؤولين في البلاد وأولهم الوزراء والنواب، ويقدّم عليها الاعتبارات الطائفية والمذهبية والحزبية والعشائرية.

إذا كنا في حاجة إلى مجلس أعلى فهو للالتزام باعتبارات الاختصاص والكفاءة والخبرة والوطنية في الدولة وليس للكهرباء وآخر للزراعة وثالث للصناعة ورابع لنظافة الشوارع. خلّصونا من نظام المحاصصة والتوافقات غير المتحققة لنتوصلوا الى حلول ناجعة وأمينة وسريعة لمشكلة الكهرباء وسواها من مشاكلنا التي لا تعدّ ولا تُحصى، وبخلافه فإنكم تخدعوننا وتضحكون علينا عن عمد وسابق إصرار.

حذرت من فراغ بعد انتهاء عملها

"العليا للانتخابات" تدعو إلى الإسراع بتشكيل مفوضية جديدة

□ بغداد / المدى

عادت إلى الواجهة مرة أخرى قضية المفوضية العليا للانتخابات بعد فترة وجيزة من التصويت بعدم سحب الثقة منها من قبل مجلس النواب، هذا القرار الذي أثار جدلا كبيرا بين الفرقاء انزوى فيه ائتلاف دولة القانون في مكان ضيق بعيدا عن الكتل المؤيدة للمفوضية، إلا أن الأخيرة كشفت أمس الأحد عن توجيهها كتابا إلى مجلس النواب يحذر فيه من حدوث فراغ في عمل المفوضية في حال تأخر تشكيل مفوضية جديدة بعد موعد انتهاء تفويض المفوضية الحالية في العام ٢٠١٢، مشيرة إلى وجود مخاوف من صعوبة توصل الكتل السياسية الى اتفاق بشأن تشكيل المفوضية الجديدة.

وتنقل وسائل الإعلام عن عضو مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق سردار عبد الكريم قوله ان "تشكيل مفوضية جديدة للانتخابات في العراق من قبل مجلس النواب سيستلزم وقتا طويلا"، مبينا أن "المفوضية وجهت كتابا إلى النواب تعرب فيه عن دعمها الكامل لتشكيل مفوضية جديدة للانتخابات إلى جانب التحذير من حدوث فراغ في عمل المفوضية في حال تأخر تشكيل المفوضية الجديدة بعد موعد انتهاء تفويض المفوضية الحالية في نيسان عام ٢٠١٢"، مبينا أن "هناك مخاوف من صعوبة توصل الكتل السياسية إلى اتفاق بشأن تشكيل المفوضية الجديدة".

وكانت جميع الكتل السياسية امتنعت في وقت سابق عن التصويت لحجب المفوضية باستثناء دولة القانون والتي قادت النائبة عنه حنان الفتلاوي حملة بتهم الفساد إلا أنها فشلت في ذلك واتهمت هذه الكتل بأنها صفق للفساد، أعلن على أثرها الصدريون وعبر عضو اللجنة المفاوضة للتحالف الوطني أمير الكناني تعليق المفاوضات مع دولة القانون لحين تقديمها اعتذارا عما بدر من إساءة من النائبة عنها بحق تياره

بدوره اعتبر التحالف الوطني، ان ما قامت به المفوضية العليا للانتخابات قضية إجرائية، بالرغم من انه مبكر إلى حد ما.

وقال النائب عن التحالف عمار الشبلي في تصريحات لـ"المدى" أمس "لا يمكن وقف النظام الداخلي بان يمدد عمل المفوضية أو أن يجدد أعضاؤها دورة أخرى".

ويعتبر الشبلي "أن الإجراء الذي اتخذته المفوضية بالرغم من انه مبكر بعض الشيء لكنه مسألة قانونية وطبيعية"، إلا انه كشف "ندم تيار الأحرار على التصويت بعدم سحب الثقة عن المفوضية خصوصا بعد إرجاع عضو مجلس المفوضية اياد الكناني إلى منصبه من قبل المحكمة الاتحادية العليا"، كما انتقد موقف القائمة العراقية بالقول "لقد رد ائتلاف علاوي الجميل الى المفوضية من خلال التصويت بعدم سحب الثقة لان الأخيرة تلاعبت في نتائج الانتخابات في محافظات صلاح الدين والرمادي لصالح ائتلاف العراقية".

يشار أن المتحدث باسم المجلس عبد الستار البيرقدار قال في وقت سابق إن "المحكمة الاتحادية العليا قررت إلغاء قرار مجلس النواب القاضي بإعفاء عضو مجلس المفوضية العليا للانتخابات إياد الكناني"، معتبرا أن "ما اسند للكناني لا يتعلق بمخالفة مهنية وفق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧□. وكان مجلس النواب، صوت في ١٣ أيار الماضي، بالأغلبية على إقالة عضو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إياد الكناني، بعد أن قدم ١٠١من النواب طلبا لإقالته.

معربا عن أسفه لـ"موقف رئيس البرلمان أسامة النجيفي والذي لم يتصرف على انه رئيس لمجلس النواب انما بوصفه نائبا عن العراقية وهو امر غير مقبول واسهم في تمرير سحب الثقة بسهولة".

وتشكلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي يترأسها فرج الحيدري بعد انتهاء الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥ بعد أن قدم أعضاء المفوضية السابقون استقالتهم وتم تشكيل هذه المفوضية اعتمادا على استحقاقات لانتخابات عام ٢٠٠٥

نواب: العراق يفتقر للموقف الجاد في استعادة الـ ٢٠ كم من أراضيه

□ متابعة/ المدى

شدد نواب في لجنة العلاقات الخارجية على ضرورة إعادة ٢٠ ألف كيلو متر مربع فقدها العراق من خلال الاتفاقيات التي أبرمت في عهد النظام السابق.

وقال رئيس لجنة العلاقات الخارجية النائب عن الائتلاف الوطني العراقي الشيخ همام حمودي" إننا لسنا في معرض الدخول في مشاكل مع دول الجوار بقدر ما نحرص على ضرورة بناء وضعنا الداخلي والاقتصادي."

وبين حمودي في تصريح نقلته وكالة الإخبارية أن "العراق يجب أن يهتم في البداية بوضع أسس لسياسته،ومن ثم بعد ذلك يدخل في مثل هذه الأمور بوضع متماسك وقوي وإيجابي وبنفس ولسان صريحين وواضحين".

وكان مجلس النواب في دورته السابقة قد كشف عن فقدان العراق ٢٠ ألف كيلو متر مربع من أراضيه جراء الاتفاقيات التي وقعها مع دول الجوار،مشدداً على أن الوضع العراقي لا يحتمل أي شكل من أشكال التنازلات عن الأرض.

الى ذلك أعرب عضو اللجنة النائب عن الائتلاف الوطني بهاء الدين احمد عن تصوره أن الكثير من الملفات المهمة التي تهم الشعب العراقي،سواء كانت ملفات خدمية أو أمنية أو القضايا الخارجية من المفروض على الوزارات أن تكون جادة بحل مثل هذه الملفات المهمة،وان لا تكون الحلول الدبلوماسية هي عبارة عن مجاملات على حساب حقوق الشعب العراقي.

وأضاف احمد حتى الآن الحكومة لم تحسم الكثير من الملفات،ليس فقط إعادة الأراضي إلى العراق،وإنما الكثير من الأمور سواء كانت حدودا أو آبارا مشتركة ومياه او تجاوزا على الحقوق البحرية وغيرها،مشيراً إلى انه حتى الآن لم ير هناك جدية من الحكومة في حل هذه الملفات،معرباً عن أسفه في كثير من الأحيان عن تقديم مصالح الدول الأخرى على مصلحة الشعب العراقي.

في حين اعتبر عضو لجنة العلاقات الخارجية النائب عن القائمة العراقية أركان ارشد الزيباري بان مثل هذا الموضوع حساس وتم توارثه من النظام السابق او الحكومات السابقة،مشيراً الى أن مثل هذا الموضوع يمكن ان يحل عندما تكون هنالك علاقات جيدة وعلاقات متوازية مع جميع دول الجوار.

وأكد في تصريح صحفي حاجة العراق الى علاقات متوازنة وايجابية مع دول الجوار،تبنى على حسن النية من قبل الطرفين وليس من طرف واحد.

وبين الزيباري أن مشكلة هذه الأراضي التي فقدها العراق يجب أن تحل بطرق دبلوماسية وسلمية،مستبعداً ان يتم حلها بطرق متشنجة والتهديد والوعيد،مشيراً الى ان البلد وأبناءه وصلوا إلى مرحلة الإيمان بالديمقراطية وبالتواصل وبالحوار مع الطرف الآخر.

وشدد على ان العراق فقد الكثير من الحقوق خلال السنوات الأخيرة بسبب اختلاف وجهات النظر داخل الحكومة والكتل،منبهاً ان في الخطوة الأولى يجب ان يتم هنالك توحيد للصف العراقي في مواجهة ومقابلة هذه الدول،فإذا لم تكن هنالك كلمة واحدة داخل العراق فلا نستطيع ان نحصل على أي من حقوقنا واسترجاعها.

"القانون": خيارات علاوي بعثية وإرهابية

غموض يشوب مرشحي العراقية.. الدملوجي: لم نقدم البولاني للدفاع

في وقت يستمر ائتلاف العراقية بتقديم مرشحيه الى وزارة الدفاع، يزداد رفض دولة القانون والذي تزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي لهم، وكان آخر مرشح أسمته العراقية كسرا لحاجز الطائفية إذ قدمت وزير الداخلية السابق جواد البولاني، وحتى اللحظة لا يعرف مدى جدية ائتلاف علاوي بالتمسك به، دولة القانون تصف اغلب من رشحتهم وعلى لسان مقرب من المالكي بأنهم بعثيون او مرتبطون بالجماعات الإرهابية.

□ بغداد / المدى

وكشفت القائمة العراقية عن قرب حسم ملف الوزارات الأمنية ، وقالت المتحدثة باسم العراقية ميسون الدملوجي أن كتلتها تتداول عددا من الأسماء المرشحة مع الكتل السياسية الأخرى بغية الحصول على إجماع إزاءهم .

وأضافت الدملوجي في تصريح خصت به (المدى) أمس أن الأسماء المرشحة سيجري الإعلان عنها خلال اجتماع قادة الكتل السياسية المزمع عقده في منزل رئيس الجمهورية خلال الأيام المقبلة .

وأشارت إلى العراقية ملتزمة بما اتفق عليه قادة الكتل وحريصة على تقديم الأسماء المرشحة خلال الفترة المحددة التي دعا لها قادة الكتل السياسية .

ونفت الدملوجي أن تكون العراقية قد رشحت جواد البولاني لوزرة الدفاع ، مؤكدة أن الأسماء التي تقدمت بها العراقية هي نفس الأسماء ولا توجد أسماء أخرى .

من جهته اتهم النائب عن ائتلاف دولة القانون سامي العسكري زعيم القائمة العراقية أياد علاوي بعدم الحرص على الإسراع في تسمية الوزراء الأمنيين .

وقال العسكري لوكالة كل العراق إن علاوي غير حريص على حل ملف تسمية المرشحين للوزارات الأمنية وذلك لترشيحه أشخاصا لهم ارتباطات بحزب البعث او بجماعات إرهابية ".

وأضاف ان " هدف علاوي من ترشيح هكذا أسماء هو محاولة منه لإقناع الشعب بسوء إدارة رئيس الوزراء نوري المالكي وزعزعة الثقة بالحكومة الحالية"، مشيرا الى أن "سحب القائمة العراقية ترشيح خالد العبيدي دليل واضح على أهداف علاوي في النيل من الحكومة".

وأوضح العسكري أن " علاوي يحاول سحب الثقة من الحكومة عبر خلق أزمات مستعصية ومعقدة في سبيل إبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه الآن".

يذكر أنّ الوزارات الأمنية لا تزال شاغرة بسبب عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات التي تدار حاليا بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي.

من جانبه توقع زعيم التحالف الوطني، ورئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري، ان يتم حسم ملف الوزراء الأمنيين بعد عطلة عيد الفطر المبارك.

وقال ان"هناك جهودا مكثفة تبذل حاليا بين القائمة العراقية والتحالف الوطني لحسم ملف الوزارات الأمنية إذ أن هناك أسماء قدمت ويمكن أن يتم حسم هذا الملف بعد عطلة عيد الفطر المبارك".

وأضاف أن" حسم ملف الوزراء الأمنيين سيكون ثمرة لجهود واجتماعات قادة الكتل السياسية خلال المدة الماضية".

يذكر أنّ الوزارات الأمنية لا تزال شاغرة بسبب عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات التي تدار حالياً بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي.

واتفق قادة الكتل السياسية في الاجتماع الذي عقد برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني مؤخراً على تقديم العراقية والتحالف الوطني لمرشحيهم للوزارات الامنية خلال فترة أسبوعين. وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أعلن في مقابلة تلفزيونية ان القائمة العراقية غالبا ما تقدم اسماء مرشحين لوزارة الدفاع منتمين إلى حزب البعث المنحل او الجماعات المسلحة عدا المرشح خالد العبيدي .

وكانت مصادر إعلامية قد كشفت الأسبوع الماضي عن اتفاق القائمة العراقية على تقديم ثلاثة مرشحين لحقيبة الدفاع إلى رئيس الوزراء نوري المالكي وهم اللواء في الجيش الحالي علي مدحت العبيدي والعميد حميد داود العبيدي واللواء الركن المتقاعد لؤي ناجي الطبقجلي.

فيما اتفق التحالف الوطني على تقديم ثلاثة مرشحين لشغل منصب وزير الداخلية هم قائد عمليات الفرات الأوسط الفريق الركن عثمان الغانمي وقائد الشرطة الاتحادية اللواء الركن حسين العوادي ومرشح ثالث هو اللواء العسكري مظهر المولى.

واتفق قادة الكتل السياسية في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني في الثاني من الشهر الجاري على إلغاء جميع أسماء المرشحين للوزارات الأمنية والذهاب نحو ترشيح شخصيات بديلة على ان ترفع إلى رئيس الوزراء في موعد سريع ويتم حسم ملف الوزارات الأمنية في غضون أسبوعين.

ويتولى المالكي منذ منح حكومته الثقة في مجلس النواب العام الماضي إدارة وزارتي الدفاع والداخلية وكالة على الرغم من تعهده في جلسة منحه الثقة بتقديم أسماء الوزراء الأمنيين خلال أسبوعين لكن ذلك لم يحصل بسبب رفض كل طرف مرشحي الطرف الآخر.

الدملوجي

البولاني

علاوي يحاول سحب الثقة من الحكومة عبر خلق أزمات مستعصية ومعقدة في سبيل إبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه الآن".

أنباء

مطالبة بالأموال لمادة ١٤٠

■ طالب النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية سعيد رسول الحكومة بتوفير الأموال بغية تنفيذ المادة (١٤٠)، كاشفاً عن تشكيل لجنة برلمانية لمتابعة عمل اللجنة الحكومية.

وقال رسول في تصريح له " أن المادة ١٤٠ مادة دستورية، وليس باستطاعة احد إيقافها، لكن تنفيذها يواجه صعوبة بسبب رفض بعض الأطراف تنفيذها". وأضاف أن تنفيذ هذه المادة يحتاج توفير أموال للذين سيتم ترحيلهم، وبين أن مجلس النواب شكل لجنة برلمانية متكونة من (٣٤) نائبا لمتابعة عمل اللجنة الحكومية المتخصصة في هذا الموضوع.

منتسبو "السياسات" موظفو دولة

■ أكد النائب عن ائتلاف العراقية عبد الخضر الطاهر أن ملاك موظفي المجلس الوطني سيكون من موظفي الدولة إلا إذا كانت الحاجة تقتضي تعيين خبراء.

وقال الطاهر أمس الأحد إن "العراقية مع مسألة الترشيق الحكومي ، بالرغم من أن الدولة تغض النظر عن الكثير من حالات الترهل."

وبين النائب عن العراقية: أن" المجلس الوطني ستكون هيكليته من ملاكات رئاسة الجمهورية ومجلسي الوزراء والنواب، وان موظفيه من ملاك الدولة" مستدركاً إلا إذا كانت تقتضي الحاجة تعيين خبراء.

الياسري يؤدي اليمين الدستوري

■ أدى ياسر الياسري اليمين الدستورية بديلاً عن عدنان الأسدي الذي استقال من المجلس وشغل منصب وكيل وزارة الداخلية.

وقال بيان لمجلس النواب "إنّ ياسر غازي موسى الياسري أدى اليمين الدستورية بديلاً عن عدنان هادي نور الدين الأسدي الذي استقال من المجلس".

يذكر أنّ الأسدي يشغل حالياً منصب الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية وقدم استقالته الى المجلس .

وكان الأسدي أحد المرشحين لشغل منصب وزير الداخلية عن التحالف الوطني إلا أنّ اعتراضات عليه حالت دون الاستمرار في ترشيحه.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media. culture & Art